

نساء في مرمى البندقية

الباب الاول

البدايات
النشأة والتكوين

(لم يكن الهدف من سرد هذه الذكريات الاكتفاء بهذا التاريخ الشخصي، وإنما أنا أهدف من وراء ذلك أن يتحرك كل من عاش تفاصيل هذه الأحداث المهمة إلى ضرورة تناول هذا الموضوع، ومحاولة توسعة هامشه بقدر المستطاع)
أرنستو تشي جيفارا.

■ الفصل الأول

المؤتمر الستائسي

بدأ التجمع النسوي بمبادرة من الأخوات بالتحالف النسوي، قوات التحالف السودانية. وذلك باجتماع تمت الدعوة له بمقر إعلام قوات التحالف في السادس والعشرين من مارس ١٩٩٨م، حضر الاجتماع عدد كبير من نساء الأحزاب والفعاليات السياسية المتواجدة بأسمر، طرحت فيه قيادات التحالف النسوي فكرة إنشاء كيان يجمع النساء المعارضات، ويتيح للمرأة السودانية بأسمر والأراضي المحررة، الفرصة في دعم نضال التجمع الوطني الديمقراطي في تلك الفترة الحرجة التي كانت تمر بها القضية السودانية، وجدت الفكرة قبولاً من كل الأطراف، ووضعت البدايات لقيام ذلك الكيان وتكونت لجنة التسيير برئاسة إحسان إسماعيل الشني ووداد صديق محمد الأمين في موقع السكرتير العام وعضوية كل من:

- عواطف إسحاق الناجي.

- أم جمعة سايمون.

- شادية عبد الله جنيدابي.

- آسيا محمد شريف.

وبعدها تم اختيار كل من:

- نادية مصطفى.

- إحسان عبد العزيز.

للمشاركة في وضع وصياغة اللائحة.

* انحصرت مهام لجنة التسيير في الآتي:

- حصر العضوية.

- صياغة اللائحة.

- الإعداد للمؤتمر بما في ذلك توفير الدعم المالي اللازم.

أنجزت اللجنة مهامها بمساعدة بقية العضوات من خارج اللجنة وانهقد المؤتمر التأسيسي في الفترة من ١-٣ مايو ١٩٩٨م بمقر التجمع الوطني الديمقراطي وكان حينها «السفارة السودانية» والتي تم تسليمها للتجمع من قبل السلطات الإترتية بعد قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة السودانية.

حضر الجلسة الأولى للمؤتمر عدد من ممثلي فصائل التجمع الوطني والاتحاد الوطني للمرأة الإترتية، قدمت خلال فعاليات المؤتمر عدة أوراق من أمانات المرأة بالأحزاب والتنظيمات السياسية لفصائل التجمع الوطني والنقابات، تناولت أوضاع المرأة ودورها في الحركة الوطنية^(١)، وفي الجلسة الأخيرة تم تكوين هيئة قيادة التجمع النسوي من عضويتين من كل فصيل وعضوة واحدة لكل من النقابات والمستقلات، إذ تم التمثيل بناءً على خطابات الفصائل التي رشحت بها ممثلاتها لهيئة القيادة، أما المستقلات فقد اخترن واحدة منهن، بينما تمثيل النقابات تم عن طريق المؤتمر العام، باختيار نقابية بالإجماع لعدم وجود تمثيل للمجلس العام للنقابات بأسمر في ذلك الوقت.. فجاء تكوين هيئة القيادة على النحو التالي:

١- الحزب الاتحادي الديمقراطي:

- إحسان إسماعيل السني.

(١) استعرض لأوراق العمل في الباب الثاني - أوراق عمل مؤتمرات التجمع النسوي

- شادية عبد الله جنيدابي.
- ٢- حزب الأمة:
- نادية مصطفى.
- د. مريم الصادق.
- ٣- قوات التحالف السودانية:
- وداد صديق محمد الأمين.
- آسيا حسن الخليفة.
- ٤- الحركة الشعبية لتحرير السودان:
- سلوى يعقوب.
- أم جمعة سايمون.
- ٥- التحالف الفدرالي السوداني:
- مريم خاطر عبد الرحمن.
- ٦- الحزب الشيوعي السوداني:
- د. أميرة هلال زاهر.
- ٧- مجموعة المستقلات:
- إلهام علي.
- ٨- النقابات:
- إحسان عبد العزيز.

تكوين المكتب التنفيذي:

حسب ما تنص عليه لائحة التجمع النسوي الفصل الثالث- البند (أ) (يتكون المكتب التنفيذي من سبع عضوات بالافتراع السري أو التزكية أو حسب ما يتفق عليه ويقرر من قبل هيئة القيادة).

وبناء عليه انعقد اجتماع هيئة القيادة بتاريخ ٨/ مايو/ ١٩٩٨م لانتخاب المكتب التنفيذي.

* كونت لجنة من هيئة القيادة لإجراء العملية الانتخابية في وجود مراقبين من الفصائل:

- عبد الباقي محمد مختار عن الحركة الشعبية لتحرير السودان.
- سعاد الطيب حسن عن حزب الأمة.
- آسيا محمد شريف قوات التحالف.

بعد كلمة الترحيب تقدمت لجنة الانتخابات بواسطة واحدة من عضواتها (إحسان عبد العزيز) باقتراح أن يكون الاقتراع علنياً، وذلك لوجود عضوتين من هيئة القيادة لا يجيدن القراءة والكتابة، وثني الاقتراح ثم تقدمت د. مريم الصادق باحتجاج على هذا المقترح مطالبة بسرية التصويت، ثم تقدمت نادية مصطفي باقتراح مضاد وهو الاقتراع السري، وأيضاً تمت تثنية الاقتراح، مما استوجب العودة للعضوات وحسم الاقتراحين بالتصويت والذي جاءت نتيجته لصالح الاقتراح الأول، بعدد ثمانية أصوات مقابل ثلاثة أصوات للاقتراح الثاني.. وبالتالي أجريت عملية الاقتراع بالتصويت العلني برفع اليد وجاء انتخاب المكتب التنفيذي كما هو مبين في الوثيقة التالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

دولة إرتريا

السيد/ رئيس التجمع الوطني الديمقراطي

تحية احترام وتقدير، وبعد

تم بحمد الله في الثامن من مايو الجاري تكوين المكتب التنفيذي للتجمع النسوي الديمقراطي بدولة إرتريا من عضوات هيئة القيادة، وجاءت نتيجة الانتخابات على النحو التالي:

- ١- إحسان إسماعيل السني - رئيساً.
 - ٢- إحسان عبد العزيز السيد - أميناً عاماً.
 - ٣- وداد صديق محمد الأمين - التنظيم والإدارة.
 - ٤- سلوى يعقوب - الشؤون الخارجية.
 - ٥- شادية عبد الله جنيدابي - الإعلام والناطق الرسمي.
 - ٦- آسيا حسن الخليفة - المالية.
 - ٧- نادية مصطفى - الشؤون الإنسانية والأراضي المحررة.
- وتم ذلك تحت إشراف المراقبين أدناه:
- ١- سعاد الطيب حسن - ع / حزب الأمة القومي.
 - ٢- عبد الباقي محمد مختار - ع / الحركة الشعبية لتحرير السودان.
 - ٣- آسيا محمد شريف - ع / قوات التحالف السودانية.
- توقيع / وداد صديق محمد الأمين
سكرتير عام لجنة التسيير
ع / لجنة الانتخابات
- صورة للسيد / الأمين العام للتجمع الوطني
صورة للسيد / أمين التنظيم والإدارة
صورة طبق الأصل

تَعَثُّرُ الْخَطَا

عشرة أولى- انسحاب حزب الأمة

في اليوم التالي لانتخاب المكتب التنفيذي ٩/٥/١٩٩٨م فوجئنا بخطاب من ممثلات حزب الأمة يعلن فيه انسحابهن من هيئة القيادة والمكتب التنفيذي.. جاء فيه ما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

حزب الأمة

التاريخ: ٩/٥/١٩٩٨م

الأخوات عضوات اللجنة التنفيذية للتجمع النسوي الديمقراطي السوداني- أسمرنا السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد، نحيطكم علماً بانسحابنا كحزب الأمة من اللجنة التنفيذية وهيئة القيادة وذلك للآتي:

١- الاجتماع الذي تم فيه ما سمي بانتخاب اللجنة التنفيذية، تم إخطارنا به بصورة عابرة وفي اللحظات الأخيرة، ومن غير إطلاعنا على أجندة ذلك الاجتماع المهم، للتحضير الكافي والمشاورات بشأنه.

٢- ما سميت بالانتخابات لأعضاء اللجنة التنفيذية كانت مسخاً مشوهاً لأية صورة معروفة. فلم تكن بالاقتراع السري كما هو منصوص عليه في لائحة التجمع النسوي الديمقراطي السوداني أو بالاتفاق، بل كان اقتراعاً علنياً ظهر فيه بوضوح الترتيب المسبق والاتفاق بين القائمين عليه.

٣- حزب الأمة هو أكبر الأحزاب جماهيرية وصاحب الرقم الأول في كل الانتخابات الديمقراطية. وعليه فإن التوزيع الذي تم للمناصب القيادية في اللجنة التنفيذية مجحف. لقد كنا نتوقع أن يكون تكوين اللجنة الأولى هذه فعلاً بالاتفاق مراعيًا كل الاتجاهات والموازانات، رغبة في العمل الجاد والتقدم للأمام بعيداً عن مصادر الاختلافات، ولكن

أن يتميز بكل هذا الكم من التجاوز فهذا مما لا يمكن السكوت عليه أو العمل الجاد معه.

ولذا نسجل هذا الموقف ونعلن انسحابنا من تجمعكم بأسمرا هذا. وليوفق الله الجميع.

ع/ أمانة المرأة بحزب الأمة - أسمرا

توقيع:

نادية مصطفى

مريم الصادق

- صورة لأمين عام حزب الأمة

في اليوم التالي التقت عضوات المكتب التنفيذي، وبعد المشاورة تقرر انعقاد اجتماع في 13/5/1998م. ناقش الاجتماع مذكرة الانسحاب وقرر الآتي:
عدم قبول الانسحاب.

مخاطبة ممثلات حزب الأمة بصورة لأمينه العام بغرض التراجع عن الانسحاب.
صياغة الخطاب من قبل الأمين العام وعرضه على المكتب التنفيذي وإجازته، هذا وقد تم الاتفاق على محاور المخاطبة.

وبالفعل تمت صياغة الخطاب التالي، الذي أجازته المكتب التنفيذي مع إجراء بعض التعديلات، ومن ثم تسليمه للجهات المعنية.

(صورة طبق الأصل)

بسم الله الرحمن الرحيم
التجمع النسوي الديمقراطي السوداني
الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

يقول الله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٣٠﴾﴾ [آل عمران].

(صدق الله العظيم)

الأخوات/ ممثلات حزب الأمة بهيئة قيادة التجمع النسوي الديمقراطي السوداني
بدولة إريتريا.

نادية مصطفى

مريم الصادق

بعد السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تلقينا خطابكم المعنون للمكتب التنفيذي والخاص بأمر انسحابكم من هيئة القيادة والمكتب التنفيذي، استناداً على عدة أسباب كما ورد في الخطاب. ونحن إذ نأسف لهذا الموقف، والذي جاء في وقت نحن في أمس الحاجة فيه لجمع الشمل لا لتشتيت الجمع، ولتوحيد الجهود لا لتفريقها. نوجز ردنا على أسباب الانسحاب كما وردت في خطابكم بتاريخ ١٩٩٨/٥/٩م ونستند في ردنا على حيثيات اجتماع المكتب التنفيذي يوم الأربعاء الموافق ١٩٩٨/٥/١٣م. ووفقاً للائحة التجمع النسوي الديمقراطي السوداني، ومحضر سكرتارية لجنة التسيير عن الاجتماع المنعقد بتاريخ ١٩٩٨/٥/٨م لانتخاب المكتب التنفيذي في الآتي:

«الاجتماع الذي تم فيه ما سمي بانتخاب اللجنة التنفيذية تم إخطارنا بصورة عابرة وفي اللحظات الأخيرة ومن غير اطلاعنا على أجندة ذلك الاجتماع المهم للتحضير

الكافي والمشاورات بشأنه».

التعليق:

تم الاتصال بالأخت مريم الصادق تلفونياً بواسطة الأخت إحسان إسماعيل السني رئيس اللجنة وذلك يوم الأربعاء ٦ / ٥ / ١٩٩٨ م في تمام الساعة ٩:٣٠ صباحاً أي قبل انعقاد الاجتماع الجمعة ٨ / ٥ / ١٩٩٨ م بخمس وخمسين ساعة، والذي كان مقررًا لانعقاده الساعة ٤:٣٠ مساءً، وفي يوم انعقاد الاجتماع يوم الجمعة الساعة ٢ ظهرًا اتصلت الأخت إحسان السني بالأخت مريم الصادق بغرض إحضار مراقب عن حزب الأمة، وبناءً على هذه الوقائع واستناداً على لائحة التجمع النسوي الديمقراطي الباب الأول الفصل الثاني (الدعوة العمومية) والذي ينص على الآتي (يجب أن يحضر الأعضاء بجدول أعمال الجمعية العمومية قبل انعقادها بوقت كاف لا يقل عن ٤٨ ساعة قبل موعد الاجتماع) وعليه ما ينطبق على الجمعية العمومية ينطبق على هيئة القيادة والمكتب التنفيذي باعتبارها جزءاً من الجمعية. كما أنه لا يوجد بند صريح يحدد فترة الإخطار لكل منهما.

وهنا لا بد أن نشير إلى نقطة مهمة وهي حضوركما ومراقب حزب الأمة ومشارككما في الانتخابات بالترشيح والتصويت والاقتراح وهذا يبطل الادعاء السابق ويعني قبولكما الدعوة قبولاً لا خلاف عليه.

«ما سميت بالانتخابات لأعضاء اللجنة التنفيذية كانت مسخاً مشوهاً لأية صورة معروفة، فلم تكن بالاقتراع السري كما هو منصوص عليه في لائحة التجمع النسوي الديمقراطي السوداني أو بالاتفاق، بل كان اقتراحاً علنياً ظاهراً فيه بوضوح الترتيب المسبق والاتفاق بين القائمين عليه».

التعليق:

حسب نص اللائحة في الباب السابع الفصل الثالث البند (أ) (يتكون المكتب التنفيذي من ٧ أعضاء بالاقتراع السري أو الاتفاق أو التزكية أو حسب ما يقرر ويتفق عليه من قبل هيئة القيادة)، وقد تم الاقتراع العلني استناداً على الفقرة الأخيرة من هذا البند (ما يقرر ويتفق عليه من قبل هيئة القيادة) وكان القرار بالاقتراع العلني كالآتي:

اقترحت إحسان عبد العزيز أن يكون الاقتراع علنياً لوجود بعض الأخوات لا يجدن

القراءة والكتابة.

تقدمت نادية مصطفي باقتراح مضاد بأن يكون الاقتراع سرياً ويكتب المراقبون لمن لا يجدن الكتابة.

تم التصويت على الاقتراحين، وفاز الاقتراح الأول بأغلبية الأصوات، مقابل ثلاثة أصوات للاقتراح الثاني.

وعليه كان قرار لجنة الانتخابات بعلمية الاقتراع، وهنا لا بد أن نشير إلى نقطة مهمة وهي أنها وعلى مستوى العالم وفي كل قوانين الانتخابات وأعرافها لا توجد إنابة شخص عن شخص آخر في الاقتراع السري أو العلني أو غيره.

حزب الأمة هو أكبر الأحزاب جماهيرية وصاحب الرقم الأول في كل الانتخابات الديمقراطية، وعليه فإن التوزيع الذي تم للمناصب القيادية في اللجنة التنفيذية مجحفاً.

التعليق:

أولاً لم يكن هنالك توزيعاً للمناصب بل كان اقتراعاً علنياً حرراً في أبهى صور الديمقراطية التي نصبوا إليها، واستناداً على نص اللائحة الباب السابع الفصل الثالث البند (ب) شروط عضوية المكتب التنفيذي كالاتي:

- الإقامة في مدينة أسمر.

- الكفاءة.

- الخبرة.

واستناداً على هذه الشروط كان انتخاب المكتب التنفيذي، ولم يكن باللائحة بند ينص على أو يتحدث عن جماهيرية أو أرقام الأحزاب في الانتخابات الديمقراطية، وكانت وقائع الانتخابات كالاتي:

الترشيح لمكتب الرئيس: رُشحت إحسان إسماعيل السني وفازت بالتزكية.. ونعتقد بأن اتفاق الجميع على إحسان السني، جاء لكثير من الاعتبارات التي نصت عليها اللائحة من الخبرة والكفاءة، ولم يكن من بينها انتمؤها لهذا الحزب أو ذلك، كما أنه لم يحظر على أحد ترشيح نفسه أو غيره لمنافستها على هذا المنصب.

منصب الأمين العام: تم ترشيح كل من إحسان عبد العزيز السيد ونادية مصطفى له وكانت نتيجة التصويت فوز الأولى بعدد ٨ أصوات مقابل ٣ أصوات للثانية.

مسؤول التنظيم والإدارة وفازت به وداد صديق بالتزكية، ولم يكن هنالك منافس وأيضا لم يحظر على الآخرين منافستها.

مسؤول الشؤون الخارجية:

أولاً: رشحت له مريم الصادق واعتذرت عنه بأنها لا تنطبق عليها شروط اللائحة لعدم إقامتها بمدينة أسمر.

ثانياً: رشحت نادية مصطفى فاعتذرت بأنها لا تستطيع العمل في هذا المكتب.

ثالثاً: رشحت له سلوى يعقوب وفازت بالتزكية.

مسؤول الإعلام: رشحت له شادية عبد الله وفازت بالتزكية حيث لم يكن هنالك منافس لها وأيضا لم تكن المنافسة محظورة.

مسؤول المالية: رشحت له نادية مصطفى اعتذرت بنفس العذر السابق.. ثم رشحت آسيا حسن وفازت بالتزكية.

مسؤول الشؤون الإنسانية: رشحت له نادية مصطفى وفازت بالتزكية وقبلت هذا المنصب. وبناء على الوقائع السابقة كان لدينا ممثل واحد من حزب الأمة تنطبق عليها شروط دخول المكتب التنفيذي وهي نادية مصطفى.

والتي رشحت لأربعة مناصب خرجت من أحدهن واعتذرت عن اثنين وارتضت بالرابع والذي فازت به بالتزكية، هذا يؤكد انه لم يكن هنالك توزيع للمناصب ولم يكن هنالك إجحاف أو قصد، وتم انتخاب نادية لهذا المكتب بناء على رغبتها الشخصية، وهذا ما أكدته بقولها (اعتذرت عن المكاتب السابقة لأنني كنت أرغب في هذا المكتب منذ البداية، وهذا ما حدا بي لإضافة عبارة «المناطق المحررة» في اللائحة في الباب السابع الفصل الثالث البند السابع مكتب شؤون إنسانية). وكانت نادية تتحدث بنفس الروح التي عهدناها فيها منذ بداية التحضير لهذا العمل وبنفس الصدق والأمانة التي تميزت بها أثناء العمل مع المجموعة مما جعلنا حقيقة ندهش لهذا الموقف المفاجئ.

وفي رأينا أن العبارات التي استخدمت في الخطاب لم ترق لمستوى المسؤولية التي

نفترضها فينا جميعاً كتجمع نسوي تعاهدنا على العمل الجماعي المنزه من كل الأغراض والخلافات، ونذكر من هذه العبارات:

كانت الانتخابات مسخاً مشوهاً.

(..... أن تتميز بكل هذا الكم من التجاوز وهذا ما لا يمكن السكوت عليه).

فالتلاعب بالألفاظ غير مقبول، خاصة من حزب كحزب الأمة، ونحن في هذه المرحلة الحرجة من تاريخنا الوطني، والذي يحتاج لتوحيد الجهود وتضافرها.

ولا بد من أن نشير إلى أن وجود مراقبين وتوقيعهم على سلامة الانتخابات ومن بينهم مراقب حزب الأمة سعاد الطيب حسن يؤكد أنها لم تكن مسخاً مشوهاً ولم يكن هنالك تجاوز. وبناء على كل ما ورد ذكره في هذه المذكرة قرر المكتب التنفيذي عدم قبول انسحاب الأخوات بأمانة المرأة بحزب الأمة مع استعدادنا في المكتب التنفيذي للحوار، وذلك حفاظاً على هذا الكيان الوليد والذي نأمل أن نتكاتف جميعاً لتحقيق أهدافه.

ولكن فائق التقدير والاحترام

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

إحسان عبد العزيز السيد

الأمين العام

١٤/٥/١٩٩٨م

صورة للسيد/ أمين عام حزب الأمة

عثرة ثانية : عضوية «حق» العقدة والمنشار

قبل أن يستفيق المكتب التنفيذي من مفاجأة انسحاب حزب الأمة، جاءت ممثلتا الحزب الاتحادي الديمقراطي بإشكال جديد، إذ بدأت اتصالات فردية بعضوات المكتب التنفيذي، كل على حدة في محاولة لإقناعهن بتجميد عضوية حركة القوة الجديدة (حق)^(١)... بدأت هذه الاتصالات بعد مرور يومين فقط على انسحاب حزب الأمة، وقبل انعقاد اجتماع ١٣/ مايو المشار إليه.. ادعتا أنهما بدأتا خطوات لتسجيل التجمع النسوي كفرع من التجمع الوطني، وكانت عضوية حق عقبة في ذلك، مع العلم أن هذه الخطوات المزعومة لم يعلم بها أحد سواهما، بما في ذلك مسؤولة التنظيم والإدارة، والتي تقع مثل هذه الإجراءات في دائرة اختصاصها، واعتبرتا استمرار (حق) كعضو بالتنظيم تجاوزاً لمقررات التجمع الوطني، حاولنا في المكتب التنفيذي تصحيح هذا الفهم المغلوط للمقررات وتجاوز المقررات وعدم انطباقه على الحالة المذكورة. وأوضحنا تمتع حق بعضوية التجمع الوطني بالداخل دون أن يعتبر ذلك تجاوزاً، إلا أن إصرارهما كان عنيداً... وأمام هذا الإصرار لم يكن لدينا خيار غير الموافقة، فقد كان واضحاً وقوف الحزب وراء ذلك الموقف ووضع المنشار على العقدة في محاولة لتقليم أظافر التنظيم النسوي الوليد حتى لا يخرج عن طوع الحزب الذي يقود المعارضة، وحتى يظل صوت المرأة (عورة) كالعهد به.. وهي نفس الأسباب التي جعلت من أمانة المرأة بالتجمع الوطني أمانة شاغرة حتى قضى التجمع الوطني نجه.

وفي اليوم الذي حُدد اجتماع المكتب التنفيذي الخاص بإجازة خطاب الرد على انسحاب حزب الأمة، تقرر اجتماع متزامن لهيئة القيادة لاتخاذ قرار تجميد حركة (حق) بعد أن أصبح (شر لا بد منه).. وفي اجتماع ١٣/ ٥/ ١٩٩٨م اتخذ القرار (بأضعف الإيمان).. ويبدو ذلك واضحاً في الصياغة المرتبكة لمحضر الاجتماع والذي لم يتعد الثمانية أسطر، واضطراب القرار بدءاً بالتاريخ الذي كتب ١٩٨٩ بدلا عن ١٩٩٨م.

(صورة طبق الأصل من محضر الاجتماع)

(١) حركة القوى الجديدة (حق) المقصودة هنا هي حق قبل الانشقاقات والتي أسسها الراحل الخاتم عدلان.

اجتماع هيئة القيادة بخصوص (حق) ١٢/٥/١٩٨٩م

الأربعاء الرابعة مساء (المركز الثقافي)

الحضور:

- ١- وداد صديق.
- ٢- إحسان عبد العزيز.
- ٣- إحسان إسماعيل السني.
- ٤- شادية عبد الله جنيدابي.
- ٥- إلهام علي عبد الله .
- ٦- سلوى يعقوب.
- ٧- آسيا حسن خليفة.

الأجندة:

عضوية حق بهيئة القيادة:

بدأت هنالك خطوات لتسجيل هذا التجمع كفرع من التجمع الديمقراطي وكانت أول عقبة قابلت هذه الخطوات هي انضمام (حق)، ففاكرنا في هذا الموضوع وتوصلنا إلى تجميد عضوية (حق). ويعد تثبيت أقدامنا واعتمادنا من قبل التجمع الوطني بعدها نسعى لإدخال (حق) ضمن التجمع النسوي.. وقد نعامل معاملة خاصة باعتبارنا تنظيمًا نسويًا ويسمحوا بإشراك (حق). كما سننتظر الاجتماع القادم للتجمع الوطني والذي سيبت فيه في موضوع إدخال (حق) في التجمع الوطني.

أمن الحضور بالإجماع على تجميد عضوية (حق) حركة القوى الجديدة.

«انتهى»

ضبط المحضر

توقيع

وداد صديق محمد الأمين

عشرة ثالثة: ختم لم ير النور

لم يمض على إشكالية حق سوى أيام معدودات، إذ فاجأنا رئيسة التجمع (إحسان السني) وأمينة إعلامه (شادية جينداي) بقضية أخرى، وهي استخراج ختم التجمع النسوي بمعزل عن المكتب التنفيذي بأكمله ومن وراء ظهره بما في ذلك مسؤولية التنظيم والإدارة، والتي يقع الختم تحت دائرة مسؤولياتها ومهامها التنظيمية، وأثار ذلك ربكة جديدة داخل المكتب، وازداد الموقف تعقيداً في إصرار رئيسة التجمع على الاحتفاظ بالختم فيما تنص اللائحة على أن كل الوثائق والمستندات يتم حفظها لدى التنظيم والإدارة، وهذا التصرف بالطبع أضعف الثقة بين المكتب ورئيسته واستمر الجدل حول الختم وأصبح بنداً ثابتاً في أجندة كل اجتماع وظل محجوزاً، لم ير النور مطلقاً أي حتى يومنا هذا.

الإساءات الشخصية والنهاية الدرامية

بدأ واضحاً محاولة ممثلات الاتحاد الديمقراطي (الرئيس وأمين الإعلام) السيطرة على كل صغيرة وكبيرة داخل المكتب التنفيذي، وعلى البقية أن تبصم على كل ما يتفقان عليه وما يملئ عليهما من تعليمات وتوجيهات حزبية تخصهما كناشطات في الحزب الاتحادي.. ولا تعني بقية المكتب التنفيذي، الأمر الذي يعد تدخلاً سافراً في أعماله. وبالطبع كان على عضوات المكتب التنفيذي مواجهة هذا السلوك الغريب ورفضه، خاصة وأن الخلاف كان جوهرياً مما خلق مناخاً متوتراً لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يهيم به أرضية لعمل عام، ناهيك عن نضال يتم في ظروف دقيقة.. زد على ذلك الإساءات الشخصية التي كانت توجه للعضوات داخل الاجتماعات وخارجها عبر الوسائل المختلفة، والتي لا نود الخوض فيها وقد تضمنتها مذكرة الانسحاب التي قدمتها ممثلات قوات التحالف السودانية، وأرفقن معها مستنداً يدل على ما ذكرناه (توقيع وداد صديق وآسيا حسن - أغسطس ١٩٩٨م) وصلت كل هذه الممارسات إلى حد سب عضوات المكتب التنفيذي في أحد اجتماعاته (بما يتعارض مع الأديان) من قبل أمينة الإعلام.. وكان ذلك الاجتماع هو الفصيل الذي وضع نهاية ذلك المكتب.

وكما أشرنا فقد كان واضحاً لعضوات المكتب التنفيذي، ومنذ اجتماعه الأول محاولة الحزب الاتحادي الديمقراطي فرض وصاياه وأجندته على التنظيم عبر ممثلتيه، أدى ذلك إلى بلورة موقف مضاد ورافض لهذه الوصاية، تحول الموقف وفي فترة وجيزة

نساء في مرمى البندقية

لتيار قوي أطاح بوجود الاتحاد الديمقراطي في قيادة التجمع النسوي مما أدى به إلى عزل نفسه عن التنظيم منذ العام ١٩٩٨م وحتى عودة التجمع الوطني إلى الداخل وفقاً لاتفاقية القاهرة^(١).



(١) وهذا ما سيرد تفصيله في الفصول القادمة.